تسهيل الوصول

إلـــى

كفايـــة الأُصـــول

المجلّد الثاني

المؤلّف
السيّد محمود الملكي الإصفهاني

www.ketab.ir

سرشناسه : ملکی اصفهانی، سیدمحمود، ۱۳۳۹-
عنوان قراردادی : کفایه‌الاصول .شرح
عنوان و نام پدیدآور : تسهیل‌الوصول الی کفایه‌الاصول/مولف محمود الملکی‌الاصفهانی.
مشخصات نشر : قم : دارالعلم ، ۱۴۴۰ق.= ۱۳۹۷.
مشخصات ظاهری : ۲ج.
شابک : دوره978-964-204-454-2: ؛ ج.1 978-964-204-453-5: ؛ ج.2 978-964-204-455-9:
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
موضوع : آخوند خراسانی، محمدکاظم بن حسین، ۱۲۵۵ - ۱۳۲۹ق. . کفایه‌الاصول -- نقد و تفسیر
موضوع : اصول فقه شیعه
شناسه افزوده : آخوند خراسانی، محمدکاظم بن حسین، ۱۲۵۵ - ۱۳۲۹ق . کفایه‌الاصول. شرح
رده بندی کنگره : BP۱۵۹/۸/ک۳آ ۷۰۲۱۸۱۶ ۱۳۹۷
رده بندی دیویی : ۳۱۲/۲۹۷
شماره کتابشناسی ملی : ۵۵۸۶۷۷۰

تسهيل الوصول إلى كفاية الأُصول
(المجلّد الثاني)

المؤلّف : السيّد محمود الملكي الإصفهاني
الناشر / منشورات دارالعلم
الكميّة / ۱۰۰۰ نسخة
الطبعة / الاولى ۱۴۴۰ هـ.ق
عدد الصفحات / ۴۳۶
سعرالدورة / ۶۵۰۰۰ تومان

المكتبة المركزيّة / قم، شارع المعلّم ، فرع ۱۹ رقم ۱۰
الهاتف / ۹ ــ ۳۷۷۴۴۲۹۸ البريد الأرضي / ۳۷۷۴۱۷۹۸
قم / شارع المعلّم، مجمع ناشران، واحد ۷ هاتف : ۷-۳۷۰۲۱۳۸۶
مكتب طهران / شارع الانقلاب، ۱۲ فروردين، مجمع ناشران واحد ۱۸ / ۱۶ هاتف: ۶۶۹۷۳۸۰۹-۶۶۹۵۵۴۰۵

المطبعة / احسان قم

حقوق الطبع محفوظة و مسجّلة للناشر
www.daarolelm.com

شابك ۹-۴۵۵-۲۰۴-۹۶۴-۹۷۸ الدورة 978-964-204-454-2

www.ketab.ir

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ كُنْ لِوَلِيِّكَ الحُجَّةِ بْنِ
الْحَسَنِ صَلَواتُكَ عَلَيْهِ وَعَلىٰ آبائِه
فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ
وَلِيّاً وَ حَافِظاً وَ قَائِداً وَ نَاصِراً وَ
دَلِيلاً وَعَيْناً حَتَّى تُسْكِنَهُ أَرْضَكَ
طَوْعاً وَ تُمَتِّعَهُ فِيهَا طَوِيلاً

www.ketab.ir

المقصد السادس

في بيان

الأمارات المعتبرة شرعاً أو عقلاً

الأمارت المعتبرة شرعاً، كالبيّنة وخبر الثقة

والأمارت المعتبرة عقلاً، كحجيّة الظنّ في حال الانسداد

www.ketab.ir

فهرس الموضوعات

المقصد السادس

الأمارات المعتبرة شرعاً أو عقلاً ٥

..... ٧

مباحث القطع ٩

أحكام القطع ٩

الأمر الأوّل: لزوم العمل بالقطع عقلاً ١١

الأمر الثاني: التجرّي والانقياد ١٣

الإشكال في استحقاق العقاب على مخالفة القطع ١٥

شهادة الآيات والروايات على استحقاق المتجرّي للعقاب ١٦

استدلال المحقّق السبزواري على استحقاق المتجرّي العقاب ١٧

توهّم استحقاق المتجرّي عقابين متداخلين ١٨

الأمر الثالث: القطع الطريقي والموضوعي ٢٠

قيام الطرق والأمارات مقام القطع ٢١

ردّ كلام الشيخ الأنصاري ٢٣

عدم قيام الأُصول العمليّة مقام القطع الطريقي إلّا الاستصحاب ٢٤

عدم قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي ٢٦

الأمر الرابع: أخذ القطع بحكم في موضوع نفسه أو مثله أو ضدّه ٢٧

أخذ الظنّ بحكم في موضوع نفسه أو مثله أو ضدّه ٢٩

الأمر الخامس: الموافقة الالتزاميّة ٣٠

عدم الملازمة بين وجوب الموافقة الالتزاميّة ووجوب الموافقة العمليّة ٣٢

الأمر السادس: حجّيّة القطع الطريقي مطلقاً ٣٣

تبعيّة القطع الموضوعي لدليل الاعتبار ٣٣

عموم حجّيّة القطع الطريقي ٣٤

كلام بعض الأخباريّين في عدم حجّيّة القطع الحاصل من المقدّمات العقليّة ٣٦

الأمر السابع: العلم الإجمالي .....

www.ketab.ir

المقام الأوّل: تنجّز التكليف به ٣٦
المقام الثاني: موافقة التكليف إجمالاً ٣٩
١. الامتثال الإجمالي في التوصّليّات ٣٩
٢. الامتثال الإجمالي غير المستلزم للتكرار في العبادات ٤٠
٣. الامتثال الإجمالي المستلزم للتكرار في العبادات ٤٠
الأمارات غير العلميّة ٤٣
تقديم أُمور ٤٣
أحدها: عدم اقتضاء الأمارة غير العلميّة للحجّيّة ذاتاً ٤٣
ثانيها: امكان التعبّد بالأمارة غير العلميّة وقوعاً ٤٤
محذورات التعبّد بالأمارات ٤٦
الجواب عن المحذورات وبيان وجه الجمع بين الحكم الواقعي والظاهري ٤٧
ثالثها: مقتضى الأصل في الشك في اعتباره ٥٣
ردّ ما أفاده الشيخ الأنصاري في المقام ٥٤
ما خرج عن تحت أصالة عدم الحجيّة ٥٥
حجّية ظواهر الألفاظ ٥٦
حجيّة الظواهر مطلقاً ٥٦
التفصيل بين من قصد إفهامه وغيره ٥٦
التفصيل في حجيّة الظواهر بين الكتاب وغيره ٥٧
العلم الإجمالي بوقوع التحريف لا يمنع عن التمسّك بظواهر الكتاب ٦٣
هل اختلاف القرآآت مانع عن التمسّك بظواهر الكتاب؟ ٦٥
طرق إحراز الظهور ٦٦
حجيّة قول اللغوي ٦٧
الدليل الأوّل: الإجماع ٦٧
الدليل الثاني: انسداد باب العلم بتفاصيل المعاني ٦٨
فصل: الإجماع المنقول ٧٠
الأمر الأوّل: ملاك حجيّة الإجماع ٧٠

www.ketab.ir

الأمر الثاني: اختلاف نقل الإجماع واختلاف ألفاظه ٧٢
الأمر الثالث: صور نقل الإجماع وحكم كلّ منها ٧٣
خلاصة الكلام في حجيّة الإجماع المنقول ٧٥
تنبيهات مبحث الإجماع المنقول ٧٦
الأوّل: بطلان الطرق المتقدّمة لاستكشاف رأي الإمام عليه السلام ٧٦
الثاني: تعارض الإجماعات المنقولة ٧٧
الثالث: نقل التواتر بخبر الواحد ٧٨
الشهرة في الفتوى ٧٩
حجيّة خبر الواحد ٨١
أدلّة المنكرين لحجيّة خبر الواحد ٨٢
الجواب عن أدلّة المنكرين ٨٤
أدلّة المشهور على حجيّة خبر الواحد ٨٥
الآيات التي استدلّ بها ٨٥
١. آية النبأ ٨٥
٢. آية النفر ٨٩
٣. آية الكتمان ٩٢
٤. آية السؤال ٩٣
٥. آية الأُذن ٩٤
الأخبار التي دلّت على اعتبار أخبار الآحاد ٩٦
الإجماع على حجّيّة الخبر ٩٩
وجوه تقرير الإجماع ٩٩
١. دعوى الإجماع القولي ٩٩
٢. دعوى الإجماع العملي ١٠٠
٣. سيرة العقلاء ١٠٠
الوجوه العقليّة التي أُقيمت على حجّيّة خبر الواحد ١٠٢
١. العلم الإجمالي بصدور كثير من الأخبار ١٠٢

www.ketab.ir

٢. ثبوت كثير من الأحكام بخبر الواحد ١٠٣
٣. وجوب العمل بالظنّ في الكتاب والسنّة عند انسداد باب العلم والعلمي ١٠٥
الوجوه التي أقاموها على حجيّة الظنّ ١٠٧
١. قاعدة دفع الضرر المظنون ١٠٧
٢. الملازمة بين عدم الأخذ بالظنّ وترجيح المرجوح على الراجح ١٠٩
٣. لزوم العمل بالاحتياط في المظنونات دون المشكوكات والموهومات ١٠٩
٤. دليل الانسداد ١١٠
مقدّمات دليل الانسداد ١١٠
الظنّ بالطريق والظنّ بالواقع ١١٤
الكشف والحكومة ١٢٠
الإشكال في خروج القياس عن عموم النتيجة ١٢٤
الظنّ المانع والممنوع ١٢٧
لا فرق في نتيجة دليل الانسداد بين أقسام الظنّ بالحكم ١٢٧
حجيّة قول اللغوي مع الانسداد ١٢٧
حجيّة قول الرجالي في حال الانسداد ١٢٨
تنبيه: عدم اعتبار الظنّ الانسدادي في مقام الامتثال ١٢٩
خاتمة: يذكر فيها أمران استطراداً ١٢٩
الأوّل: عدم اعتبار الظنّ في الاعتقادات ١٢٩
الثاني: الجبر والوهن والترجيح بالظنّ غير المعتبر ١٣٢

المقصد السابع

الأُصول العمليّة ١٣٥
تعريف الأُصول العمليّة ١٣٧
أصالة البراءة ١٣٨
الاستدلال على أصالة البراءة ١٣٩
الاستدلال بالكتاب ١٣٩
الاستدلال بالروايات ١٤١

www.ketab.ir

١. حديث الرفع ١٤١
٢. حديث الحجب ١٤٤
٣. حديث الحلّ ١٤٥
٤. حديث السعة ١٤٦
٥. حديث الإطلاق ١٤٧
دعوى الإجماع على البراءة ١٤٩
حكم العقل بالبراءة ١٤٩
عدم وجوب دفع غير العقوبة من المضارّ ١٥٠
أدلّة القول بالاحتياط في الشبهات البدويّة ١٥٢
١. الاستدلال بالكتاب ١٥٢
٢. الاستدلال بالأخبار ١٥٣
٣. الاستدلال بالعقل ١٥٥
الوجه الأوّل: العلم الإجمالي ١٥٥
الوجه الثاني: أصالة الحظر ١٥٧
تنبيهات أصالة البراءة ١٥٩
الأوّل: اشتراط جريان البراءة بعدم وجود أصل موضوعيّ في موردها ١٥٩
صور الشك في التذكية ١٥٩
الثاني: حسن الاحتياط شرعاً وعقلاً ١٦١
الإشكال في جريان الاحتياط في العبادات ١٦١
الثالث: لزوم التفصيل في جريان البراءة في الشبهة الموضوعيّة التحريميّة ١٦٧
الرابع: حسن الاحتياط مطلقاً إلّا إذا اختلّ بالنظام ١٦٨
أصالة التخيير ١٧٠
أصالة الاحتياط ١٧٤
المقام الأوّل: دوران الأمر بين المتباينين ١٧٤
بطلان التفصيل بين الشبهة المحصورة وغير المحصورة ١٧٥
تنبيهات أصالة الاحتياط ١٧٧

www.ketab.ir

التنبيه الأوّل: الاضطرار إلى بعض الأطراف ١٧٧
التنبيه الثاني: شرطيّة الابتلاء بتمام الأطراف ١٧٩
الملاك في الابتلاء ١٧٩
الشك في الابتلاء ١٧٩
التنبيه الثالث: الشبهة غير المحصورة ١٨٠
التنبيه الرابع: حكم ملاقي بعض أطراف الشبهة المحصورة ١٨١
المقام الثاني: دوران الأمر بين الأقلّ والأكثر الارتباطيين ١٨٤
لزوم الاحتياط عقلاً ١٨٤
توهم انحلال العلم الإجمالي ١٨٤
انحلال العلم الإجمالي في الأقلّ والأكثر الاستقلاليّين ١٨٥
دليل آخر على لزوم الاحتياط عقلاً ١٨٥
جريان البراءة الشرعيّة عن الأكثر ١٨٩
تنبيهات الأقلّ والأكثر ١٩٢
التنبيه الأوّل: الشك في الشرطيّة والخصوصيّة ١٩٢
عدم جريان البراءة العقليّة في الشك في الشرطيّة والخصوصيّة ١٩٢
جريان البراءة الشرعيّة في الشك في الشرطيّة دون الخصوصيّة ١٩٣
التنبيه الثاني: الشك في إطلاق الجزء أو الشرط لحال النسيان ١٩٣
التنبيه الثالث: حكم زيادة الجزء عمداً أو سهواً ١٩٥
حكم زيادة الجزء في التوصّليّات ١٩٥
حكم زيادة الجزء في العبادة ١٩٦
استصحاب صحّة العبادة في صورة الزيادة ١٩٧
التنبيه الرابع: الشك في إطلاق الجزئيّة أو الشرطيّة لحال العجز ١٩٧
جريان البراءة العقليّة ١٩٧
التمسّك باستصحاب وجوب الباقي ١٩٨
التمسّك بقاعدة الميسور لإثبات وجوب الباقي ١٩٩
جريان قاعدة الميسور مع تعذّر الجزء والشرط ٢٠١

www.ketab.ir

المناط في تشخيص الميسور ٢٠٢
تذنيب: الدوران بين الجزئيّة أو الشرطيّة وبين المانعية أو القاطعية ٢٠٣
خاتمة: في شرائط الأُصول ٢٠٥
شرط حسن الاحتياط ٢٠٥
اشتراط الفحص في البراءة ٢٠٦
اشتراط الفحص في التخيير العقلي ٢٠٨
العمل بالبراءة قبل الفحص ٢٠٨
شرطان آخران لأصل البراءة ٢١٤
قاعدة نفي الضرر ٢١٧
نسبة القاعدة مع أدلّة الأحكام الأوّليّة ٢٢٢
نسبة القاعدة مع أدلّة الأحكام الثانويّة ٢٢٤
تعارض الضررين ٢٢٥
الاستصحاب ٢٢٧
تعريف الاستصحاب ٢٢٧
الاستصحاب مسألة أُصولية ٢٢٩
اعتبار اتّحاد القضيّة المشكوكة والمتيقّنة ٢٣٠
البحث حول حجيّة الاستصحاب وعدمها ٢٣٣
أدلّة حجيّة الاستصحاب ٢٣٤
١. بناء العقلاء ٢٣٤
٢. الاستصحاب يفيد الظنّ بالبقاء ٢٣٥
٣. الإجماع ٢٣٥
٤. الأخبار المستفيضة ٢٣٦
١. صحيحة زرارة الأُولىٰ ٢٤٩
٢. صحيحة زرارة الثانية ٢٤٩
٣. صحيحة زرارة الثالثة ٢٤٩
٤. رواية الخصال ٢٥١

www.ketab.ir

٥. خبر الصفّار ٢٥٢
٦. أخبار الحلّ والطهارة ٢٥٣
التفصيل بين التكليف والوضع في الاستصحاب ٢٥٦
أقسام الحكم الوضعي ٢٥٨
١. ما لا يكاد يتطرّق إليه الجعل ٢٥٩
٢. ما لا يمكن الجعل فيه إلّا تبعاً للحكم التكليفي ٢٦١
٣. ما يصحّ جعله استقلالاً وتبعاً للتكليف ٢٦٢
حكم الاستصحاب بالنسبة إلى الحكم الوضعي ٢٦٥
تنبيهات الاستصحاب ٢٦٧
التنبيه الأوّل: اعتبار فعليّة الشكّ واليقين ٢٦٧
التنبيه الثاني: استصحاب مؤدّيات الأمارات ٢٦٨
التنبيه الثالث: أقسام استصحاب الكلّي ٢٧٠
جريان استصحاب الكلّي في المشروعات ٢٧٤
التنبيه الرابع: جريان الاستصحاب في الأمور التدريجيّة ٢٧٥
أقسام الأُمور التدريجيّة وحكم استصحابها ٢٧٦
١. استصحاب نفس الزمان ٢٧٦
٢. استصحاب الزمانيّات ٢٧٦
٣. استصحاب الفعل المقيّد بالزمان ٢٧٨
التنبيه الخامس: الاستصحاب التعليقي ٢٨٢
التنبيه السادس: استصحاب أحكام الشرائع السابقة ٢٨٥
التنبيه السابع: الأصل المثبت ٢٨٨
موارد الاستثناء من عدم حجيّة الأصل المثبت ٢٩٠
حجيّة مثبتات الأمارات ٢٩٢
التنبيه الثامن: في موارد ليست من الأصل المثبت ٢٩٣
التنبيه التاسع: اللازم المطلق ٢٩٨
التنبيه العاشر: اعتبار ترتّب الأثر بقاء لا حدوثاً ٢٩٩

www.ketab.ir

التنبيه الحادي عشر: أصالة تأخّر الحادث ٣٠٠
التنبيه الثاني عشر: استصحاب الأُمور الاعتقاديّة ٣٠٨
لا مجال لاستصحاب النبوّة ٣١٠
لا مجال لتشبّث الكتابي باستصحاب نبوّة نبيّه ٣١١
التنبيه الثالث عشر: استصحاب حكم المخصّص ٣١٣
التنبيه الرابع عشر: جريان الاستصحاب مع الظنّ بالخلاف ٣١٦
تتمّة: شرطان آخران لجريان الاستصحاب ٣١٩
المقام الأوّل: اشتراط بقاء الموضوع ٣١٩
المقام الثاني: اشتراط عدم وجود أمارة معتبرة في مورد الاستصحاب ٣٢٣
خاتمة: النسبة بين الاستصحاب وسائر الأُصول العمليّة وتعارض الاستصحابين ٣٢٦
تقدّم الاستصحاب على الأُصول العمليّة بالورود ٣٢٦
صور تعارض الاستصحابين ٣٢٧
تذنيب: النسبة بين الاستصحاب والقواعد ٣٣١
تقديم بعض القواعد على الاستصحاب ٣٣١
تقديم الاستصحاب على القرعة ٣٣٢

المقصد الثامن

تعارض الأدلّة والأمارات ٣٣٥
معنى التعارض ٣٣٧
خروج موارد الجمع الدلالي عن التعارض ٣٣٨
١. الحكومة ٣٣٨
٢. التوفيق العرفي ٣٣٩
تقدّم الأمارات على الأُصول الشرعيّة بالورود ٣٤٠
عدم التعارض بين الظاهر مع النص أو الأظهر ٣٤٢
٣. حمل الظاهر على النصّ أو الأظهر ٣٤٣
مقتضى الأصل الأوّلي في المتعارضين ٣٤٤
نفي الثالث بأحد المتعارضين ٣٤٥

www.ketab.ir

الأصل الأوّلي بناء على السببيّة ٣٤٥
عدم دليل على قاعدة «الجمع مهما أمكن أولىٰ من الطرح» ٣٤٨
مقتضى الأصل الثانوي في المتعارضين ٣٤٩
الإجماع على عدم سقوط كلا المتعارضين ولزوم الأخذ بأحدهما ٣٤٩
اختلاف الأنظار، لأجل اختلاف الأخبار ٣٥٣
آثار القول بالتخيير ٣٥٩
التخيير استمراري ٣٥٩
التعدّي عن المرجّحات المنصوصة ٣٦٠
بعض القرائن الدالة على لزوم الاقتصار ٣٦٢
لا بدّ على القول بالتعدّي من التعدّي إلى كلّ مزيّة ٣٦٣
الكلام في شمول أخبار العلاج لموارد الجمع العرفي ٣٦٥
ذكر بعض المرجّحات التي ذكروها لتقديم أحد الظاهرين على الآخر ٣٦٧
١. ترجيح العموم على الإطلاق ٣٦٨
٢. ترجيح التخصيص على النسخ ٣٦٩
الكلام في انقلاب النسبة ٣٧١
حكم التعارض بين دليلين ٣٧١
حكم التعارض بين أكثر من دليلين مع اتّحاد النسبة ٣٧١
حكم التعارض بين أكثر من دليلين مع تعدّد النسبة ٣٧٤
رجوع جميع المرجّحات إلى المرجّح الصدوري وعدم الترتيب بينها ٣٧٤
المزايا المرجّحة كلّها من مرجّحات السند ٣٧٤
لا وجه لمراعاة الترتيب بين المرجّحات ٣٧٦
لا وجه لترجيح المرجّح الجهتي على سائر المرجّحات ٣٧٧
كلام الشيخ الأعظم في تقديم المرجّح الصدوري على المرجّح الجهتي ٣٧٧
تقديم مخالفة العامّة على المرجّحات الصدوريّة ٣٨٢
المرجّحات الخارجيّة ٣٨٢
١. الترجيح بالظنّ غير المعتبر ٣٨٢

www.ketab.ir

٢. الترجيح بالظنّ غير المعتبر ٣٨٤
٣. ترجيح موافق الكتاب أو السنّة القطعيّة على مخالفهما ٣٨٥

الخاتمة: الاجتهاد والتقليد

تعريف الاجتهاد ٣٩١
الاجتهاد المطلق والتجزّي ٣٩٣
أحكام الاجتهاد المطلق ٣٩٣
١. إمكانه وقوعاً ٣٩٣
٢. جواز عمل المجتهد المطلق باجتهاده ٣٩٤
٣. جواز تقليد الغير عن المجتهد المطلق ٣٩٤
٤. نفوذ قضاء المجتهد المطلق الانفتاحي ٣٩٧
أحكام التجزّي في الاجتهاد ٣٩٩
١. إمكان التجزّي وقوعاً ٣٩٩
٢. حجّيّة رأي المتجزّي في حقّ نفسه ٤٠٠
٣. رجوع الغير إلى المتجزّي ٤٠٠
٤. نفوذ قضاء المتجزّي ٤٠١
ما يتوقّف عليه الاجتهاد ٤٠١
التخطئة والتصويب ٤٠٢
تبدّل رأي المجتهد ٤٠٥
التقليد ٤٠٩
تعريف التقليد ٤٠٩
الدليل على جواز التقليد ٤٠٩
تقليد الأعلم ٤١٤
وظيفة العامي في مسألة تقليد الأعلم ٤١٤
أدلّة جواز تقليد غير الأعلم ٤١٥
تقليد الميّت ٤١٨
الاختلاف في اشتراط الحياة في المفتي ٤١٨

www.ketab.ir

٤٣٦ ..... تسهيل الوصول إلى كفاية الأُصول(٢)

أدلّة جواز تقليد الميّت ٤١٩
١. الاستصحاب ٤١٩
٢. إطلاق الأدلّة اللفظيّة ٤٢٣
٣. دليل الانسداد ٤٢٤
٤. سيرة المتشرّعة ٤٢٤
٥. سائر الوجوه ٤٢٤
فهرى الموضوعات **٤٢٥**

www.ketab.ir